تنمية الموارد المالية للمنظمات غير الربحية

الواقع والمأمول

إن مُعظم ما تواجهه المنظمات غير الربحية اليوم، مشكلة تنمية الموارد المالية.

نظرة سريعة على سوق العمل بالقطاع غير الربحي، سنجد أن أكثر وظيفة مطلوبة / تنمية موارد مالية + خبرة بالمجال.

يعتقد أصحاب الصلاحية بالجمعيات أن مشكلتهم وجود موظف ذو خبرة في تنمية الموارد المالية.

بينما المشكلة لا يحلها موظف، و إنما فكر تنظيمي إداري رقابي توجيهي.

فاليوم لا تتعامل الجهات المانحة بمختلف مسمياتها إلا بناء على تقييم مُسبق لوضع المنظمات التي تطلب التبرعات والمنح، ما بين امتثالها والتزامها وما بين ما توفره من شفافية ووضوح و إفصاح في تعاملاتها جميعًا ومن ضمنها التعاملات المالية.

فالمانحين اليوم ليسوا كمانحين الأمس، والمنح أصبحت مشروطة ومدروسة، وكل عام تتحدث الشروط والمتطلبات لضبط عملية العطاء عبر عملية مدروسة تستند على فكر واضح وشفاف لهذه الجهات المانحة.

نظرة سريعة على المو اقع الإلكترونية لمنظمات القطاع غير الربحي سنجد ما أظن أنه ثغرات في الامتثال والالتزام والشفافية والإفصاح، بالتدقيق السريع على بعض القو ائم المالية المنشورة نجد عدم وجود مواءمة بين المعلومات المُفصح عنها مع التقارير السنوية والبرامج والبيانات الأخرى المنشورة بالموقع ذاته.

وهنا سؤال شفاف بما أن جُلّ حديثنا عن الشفافية/

كيف يثق المجتمع ومؤسساته المانحة بكافة أطيافه في المنظمات غير الربحية إذا كانت مُتحفظة على أصول وأموال مصدرها المجتمع بذاته ودعوم أخرى مقدمة من الدولة حفظها الله؟

إن عدم فهم مسألة أن الجمعيات ليست كيانًا خاصًا تابعة ملكيته لمجلس الإدارة يولد هذه الإشكالية، لأن بكل بساطة ماهو للمجتمع يبقى للمجتمع ولا يجوز لأحد استئثار مؤسسات بُنيت للمجتمع ومن المجتمع لنفسه وشخصه أو لمجموعة أشخاص.

وبالتأكيد أن المنظمات التي تحمل هذا الفكر لا يمكن أن تتقدم في مواردها المالية.

ولا يمكنها أن تتخطى كل الشروط والضو ابط والمتطلبات الحكومية وغير الحكومية لحوكمة هذا القطاع الذي وُجد لخدمة المجتمع.

كما أود اقتراح بعض الحلول لهذه الإشكاليات تتمثل في جانبين كالآتي:

- الجانب الأخلاقي لأن الحوكمة أخلاق:

1. استشعار المسؤولية المجتمعية كمنتسب للقطاع غير الربحي، فأنت موكل على الأموال العامة التي بين يديك، وهذه وكالة تصريف وليست وكالة استئثار وتملُك.
2. تبني مفهوم الإيثار، فالاحتياجات العامة أولى من الاحتياجات الخاصة ومصلحة العامة أولى من المصلحة الخاصة (وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ) (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا).
3. الشفافية والإفصاح مفهوم حديث للصدق بالتعامل، فلنصدق في تعاملاتنا.

4. مراجعة الذات: لماذا أنا منتسب للقطاع غير الربحي؟ كيف وصلت لهنا؟ ماهي مسؤولياتي؟ هل قمت بمسؤولياتي المجتمعية؟

الجانب التنظيمي:

1. المعرفة الواسعة بجميع اللوائح والسياسات الصادرة من الجهات المعنية بتنظيم عمل المنظمات غير الربحية.
2. أنظمة العمل وعلاقاته جزء لا يتجزأ من اللوائح المنظمة لعمل القطاع غير الربحي.
3. نشر اللوائح والسياسات التي تحكم عمل المنظمة والمنتسبين لها.
4. تطبيق هذه اللوائح والسياسات من مجلس الإدارة والإشراف والتأكد من تطبيقها.
5. تبني العمل المؤسسي الواضح والمدروس لكل عملية داخلية أو خارجية.
6. تعيين الموظفين الأكفاء لمراقبة وتدقيق العمل الداخلي والتأكد من سيره وفقًا للوائح والسياسات.
7. تعيين أعضاء مستقلين في لجان المراجعة والتدقيق وإعطاءهم صلاحيات واسعة للتدقيق في جميع أعمال المنظمة الداخلية والخارجية.
8. نشر التقارير التي تؤيد ممارسة لجنة التدقيق والمراجعة لأعمالها وصلاحياتها وتوصياتها.
9. إفادة الجمعية العمومية بالتقارير الداخلية والخارجية لسير العمل داخل المنظمة وتمكين الجمعية العمومية من مساءلة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس عن محتوى التقارير.
10. تقديم التقارير للجهات المانحة لكسب ثقتها وإشراكهم في تنفيذ المساعدات وعدم التحفظ على أي بيانات مطلوبة من قبلهم.

اقتراحات موجهة للجهات المُختصة للتطوير:

- جميع المهن بالمملكة العربية السعودية لها رخص، ولها اختبارات، و أقترح أن يكون هنالك اختبارات رخصة لمزاولة العمل في القطاع غير الربحي تعتمد معايير النجاح فيها على الإلمام التام بالحوكمة كفكر وتطبيق.

مع التحية ،،،

شذى آل ضيف الله الغامدي

مُختصة بالعلوم الإدارية والمالية وإدارة الحوكمة والمخاطر والامتثال والالتزام وإدارة الأداء

0565032354 Shathawork91@gmail.com